



مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم  
المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع  
الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة  
الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه  
نيويورك، 17-28 حزيران/يونيه 2024

مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة: عُد  
من الدعم لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة  
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي  
لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة  
غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعَوَّل عليها

ورقة عمل مقدّمة من أستراليا وألمانيا وتشيكيا وسلوفاكيا وفنلندا

## أولاً - آلية تمويل لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة

1 - على نحو ما تمّ التأكيد عليه في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة  
الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ينبغي للدول والمنظمات الدولية  
والإقليمية الملائمة أن تنظر جدياً في تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية حسب اللزوم،  
مثل إنشاء صناديق للأسلحة الصغيرة، لدعم تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل<sup>(1)</sup>. يبيّن أن البرنامج نفسه  
لم ينص على إنشاء آلية مستدامة للمساعدة الدولية.

(1) A/CONF.192/15، الفصل رابعاً، الفقرة 24، الفرع ثالثاً، الفقرة 3.



- 2 - وفي مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة المعقود في عام 2012، اتفقت الدول كذلك على تشجيع إنشاء مرفق طوعي متعدد المانحين لحشد المساعدة من أجل تنفيذ برنامج العمل<sup>(2)</sup>.
- 3 - وتمشياً مع هذه المبادئ، أُنشئت في عام 2013 آلية تمويل مرنة متعددة المانحين هي: مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. وليس هناك حد أدنى للمساهمات التي يمكن تقديمها للمرفق، وهو مفتوح لجميع الدول للمشاركة فيه كجهات مانحة، ويغطي جميع المناطق بطريقة متوازنة دون تركيز على منطقة جغرافية محدّدة. وتجري إدارة المرفق من خلال مكتب شؤون نزع السلاح.
- 4 - وما تزال مسألة التعاون والمساعدة الدوليين تشكل عنصراً جوهرياً في النتائج الأخيرة للاجتماعات بشأن برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.
- 5 - وفي المؤتمر الاستعراضي لعام 2018، اتفقت الدول على تعزيز تبادل المعلومات بشأن مشاريع المساعدة وبرامجها، بما في ذلك الخبرات المكتسبة بشأن مشاريع المساعدة المنجزة وبشأن آليات التنسيق القائمة والجديدة. كما شجعت الدول التي باستطاعتها أن تقدّم المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة، بما في ذلك التدريب، إلى الدول من أجل تطبيق أحكام برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة بشكل كامل وفعال، على أن تفعل ذلك<sup>(3)</sup>. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع السابع للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، المعقود في عام 2021، أُشير إلى المرفق الاستئماني على وجه التحديد كمثال على ترتيبات التمويل القائمة التي شجعت الدول على الإسهام فيها<sup>(4)</sup>.
- 6 - وعلاوةً على ذلك، اتفقت الدول، في الاجتماع السنوي الثامن للدول المعني بالأسلحة الصغيرة، المعقود في عام 2022، على دعم الآليات القائمة الرامية إلى التوفيق بين الاحتياجات والخبرات والموارد، ووضع خيارات لإنشاء إجراء منظم، داخل الأمانة العامة، لتجهيز طلبات الحصول على المساعدة<sup>(5)</sup>. والمرفق الاستئماني على استعداد للاضطلاع بوظيفة رئيسية في مثل هذا الإجراء المنظم، كآلية تمويل للتوفيق بين الاحتياجات من المساعدة والموارد المتاحة.

## ثانياً - عَقْد من الدعم لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقّب

- 7 - قدّم مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة، منذ إنشائه، الدعم للمشاريع السريعة الأثر الصغيرة النطاق والقصيرة الأجل والمتمحورة حول مواضيع معينة. وتمّ تمويل وتنفيذ ما مجموعه 122 مشروعاً من هذه المشاريع في جميع مناطق العالم، حيث عادت بالفائدة على أكثر من 148 دولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتُختار مقترحات المشاريع لتمويلها من المرفق الاستئماني من خلال دعوة تنافسية سنوية لتقديم المقترحات.

(2) A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق، الفرع ثانياً، الفقرة 5 (و).

(3) A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق، الفرع رابعاً، الفقرتان 14 و 23.

(4) A/CONF.192/BMS/2021/1، المرفق، الفقرة 118.

(5) A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرتان 87 و 88.

- 8 - وتُفحص المقترحات المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والتي تستجيب للاحتياجات والأولويات الوطنية في ضوء التقارير الوطنية المقدّمة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، بما يكفل احترام المبدأ التوجيهي المتمثل في تعزيز المسؤولية الوطنية.
- 9 - وقد رسّخت مشاريع المرفق الاستثماري تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال تمكين منهجيات عملية لجمع البيانات وإدماج تحديد الأسلحة الصغيرة في الأطر الإنمائية الوطنية.
- 10 - وما فتى المرفق الاستثماري يؤدي دوراً رائداً في النهج المراعية للمنظور الجنساني وهو يدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وما فتى أيضاً يؤدي دوراً رائداً في النهج القطرية لإدماج تحديد الأسلحة الصغيرة في الأطر الإنمائية الوطنية. والمشاريع التي يمولها المرفق الاستثماري تكفل الاتساق التقني مع موجز وحدات تنفيذ برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. وسيدعم المرفق الاستثماري أيضاً الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 2023.
- 11 - وبالإضافة إلى الدورة السنوية للمشاريع، يوفر المرفق الاستثماري استجابة سريعة على مدار السنة في الظروف الخاصة أو حالات الطوارئ، من قبيل الحالات التي تُلحق فيها كارثة طبيعية أضراراً بمستودع للذخيرة أو تدمره.
- 12 - ويسعى المرفق الاستثماري جاهداً إلى استخدام الأموال المقدّمة من الجهات المانحة بكفاءة ومسؤولية. وهو يشترط على الشركاء المنفّذين التنسيق والتماس أوجه التآزر مع الأنشطة تقادياً لازدواجية الجهود، ويُجري عمليات تحقق مع الصناديق الاستثمارية القائمة ذات الصلة تجنباً للتداخل. كذلك، يجري المرفق الاستثماري عمليات تدقيق من خلال محاسبين خارجيين معتمدين لضمان الشفافية والمساءلة الماليين.
- 13 - وتستفيد الجهات المانحة للمرفق الاستثماري من كونها جزءاً من آلية تقدّم المساعدة على الصعيد العالمي وتسهم بفعالية في تحديد الأسلحة الصغيرة بطريقة قد تواجه معظم البلدان صعوبات في تحقيقها على الصعيد الثنائي. إذ يمكن لمساهمة سنوية في المرفق الاستثماري، على سبيل المثال، أن تسهم في تنفيذ ما بين 10 مشاريع و 15 مشروعاً في سنة معينة في مختلف المناطق. ويمكن مضاعفة القدرة التمويلية الحالية للمرفق الاستثماري إذا ما تمّ توسيع نطاق المستوى الحالي للدعم المقدم من المانحين وزيادته. وتنتظر الآن بلدان عدة سبق لها أن استفادت من مشاريع المرفق الاستثماري في الإسهام مالياً في المرفق نفسه، بغية حشد الاستثمار في مناطقها.
- 14 - وأكثر من 70 في المائة من الأنشطة الممولة من المرفق الاستثماري هي أنشطة مؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتسمح النظم الإدارية بتوجيه أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين بشكل كامل نحو الأنشطة المؤهلة.

### ثالثاً - الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية تكملةً للآليات القائمة

- 15 - يشجع مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة إقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وكذلك مع شركاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية. ويكفل المرفق الاستثماري الصناديق الأخرى المعنية بتحديد الأسلحة الصغيرة، مثل صندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستثماري للتبرعات وصندوق كيان إنقاذ الأرواح، اللذين ينصبّ تركيزهما على تقديم تمويل مباشر إلى الدول وإلى أفرقة

الأمم المتحدة القطرية، على التوالي. فصندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستثماري للتبرعات، على سبيل المثال، متاح في المقام الأول لمساعدة الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة على تنفيذ المعاهدة، في حين يمكن للمرفق الاستثماري أن يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التآزر بين الآثار المترتبة على تنظيم الأسلحة بموجب الصكوك والاتفاقات العالمية والإقليمية ذات الصلة. وتتخذ مبادرة صندوق كيان إنفاذ الأرواح نهجاً أطول أجلاً يركز على التنمية، وتعمل مباشرة مع الدول، وتموّل من خلال صندوق بناء السلام.

16 - وقد برزت قيمة التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية في النتائج الأخيرة فيما يخص برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ففي الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي الثالث، دُعيت الدول الأعضاء إلى أن تقوم، حسب الاقتضاء، بتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات البحوث ودوائر القطاع، في المضيّ بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها، في الوقت المناسب وبطريقة يُعوّل عليها. وفي الوثيقة الختامية للاجتماع السنوي الثامن للدول المعني بالأسلحة الصغيرة<sup>(6)</sup>، شدّد المشاركون على الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ برنامج العمل بشكل كامل وفعال<sup>(7)</sup>. ويعمل المرفق الاستثماري على نحو وثيق مع 35 منظمة شريكة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة على أرض الواقع وهو يدعم عملياتها المستدامة في برامج تمتد لسنوات عدة.

## رابعاً - مجموعة مختارة من مشاريع ونتائج المرفق الاستثماري دعماً لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة

17 - تمّ التفاوض على خريطة طريق لإنشاء آلية إقليمية لتنظيم الأسلحة في آسيا والمحيط الهادئ، كما تمت صياغتها وفتح باب الموافقة عليها واعتمادها رسمياً. وطوال هذه العملية، التي استغرقت أكثر من أربع سنوات، قدم أحد الشركاء من المجتمع المدني الدعم إلى حكومة الفلبين والدول المشاركة من جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ.

18 - وتمّ رسم قرابة 17 000 قطعة من الأسلحة المملوكة للشرطة وفقاً لمتطلبات اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، بغية منع تسريب الأسلحة من المخزونات الوطنية. وحصلت حكومة غانا على أموال مقابلة قدرها 168 000 دولار لتأمين عمليات وضع الوسوم المستدامة.

19 - وفي السنوات الست الماضية، نُفذت أربعة مشاريع ممولة من المرفق الاستثماري في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لإدماج اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة ضمن الإطار المؤسسي؛ ووضع خطط عمل وطنية؛ وتقديم تقارير وطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة؛ وجمع البيانات لأغراض الغاية 16-4 من أهداف التنمية المستدامة؛ ومواءمة نماذج التقارير المخصصة لكل من برنامج العمل واتفاقية

(6) A/CONF.192/2018/RC/3، المرفق، الفرع رابعاً، الفقرة 3.

(7) A/CONF.192/BMS/2022/1، المرفق، الفقرة 10.

أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها؛ وتحسين إدارة المخزونات الوطنية.

20 - ودعمت منظمة من منظمات المجتمع المدني الحدادين المحليين في سبع مقاطعات في سيراليون، بهدف منع الإنتاج الحرفي للأسلحة. وشملت الأنشطة ذات الصلة توفير معلومات عن التشريعات الوطنية الجديدة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، وتنظيم حلقات عمل تدريبية، وإنشاء قاعدة بيانات وشبكة للأعمال التجارية وإقامة صلة بين الحدادين المشاركين والسلطات المحلية والأعمال التجارية. ووافق الحدادون المشاركون جميعهم على وقف الإنتاج الحرفي للأسلحة أو الاتصال باللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة في سيراليون للحصول على الترخيص المناسب.

21 - وفي ملاوي، تمّ في آب/أغسطس 2023 تدمير 1 027 سلاحاً بعد جمعها وتخزينها. وصاغت ملاوي تقريراً وطنياً عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة وقدمته لأول مرة منذ 10 سنوات.

22 - وتتلقى شبكة عالمية من شبكات المجتمع المدني تُعنى بتحديد الأسلحة الدعم سنوياً منذ عام 2015 (ثمانية مشاريع متتالية)، لضمان قدرة المجتمع المدني على تقديم إسهامات موضوعية وتقنية في عملية برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والمشاركة فيها.

23 - وقُدِّمت مساعدة طارئة لتنظيف مستودعات تأمين الأسلحة في الفلبين وتحسينها وتغيير مواقعها، في أعقاب الأضرار المدمرة الناجمة عن الإعصار، وفي إسواتيني، في أعقاب فيضانات موسم الأمطار.

## خامساً - التوصيات

24 - يمكن أن تعيد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع في التأكيد على النقاط التالية:

(أ) الإقرار بما يقدمه مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة من إسهام في المساعدة والتعاون الدوليين وفي تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة على امتداد عهد، وذلك منذ إنشائه؛

(ب) إبراز دور المرفق الاستئماني كآلية دولية قائمة لتقديم المساعدة تعزّز التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وشركاء الأمم المتحدة؛

(ج) تشجيع المرفق الاستئماني على الاضطلاع بوظيفة رئيسية في إجراء منظم متوحي للتعاون والمساعدة الدوليين من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقّب؛

(د) تشجيع الدول الأعضاء التي باستطاعتها أن تسهم مالياً في المرفق الاستئماني وأن تشارك في تخطيطه الاستراتيجي على أن تفعل ذلك.